المجاعة قادمة... المجاعة هنا

حقور زيادة

اتهم خبراء، في مجال حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة الأطراف المتحاربة في السودان باستخدام الجوع سلاح حرب، وسط تحذيرات متزايدة من كارثة قادمة. منذ إبريل/ نيسان 2023 يعيش السودان فوضى عارمة تقود الدولة المضطربة نحو الانهيار والتفكّك، قُتل في 14 شهراً من الحرب نحو 15 ألف شخص وأصيب 33 ألفاً آخرين، وفقاً للأمم المتحدة، لكن نشطاء حقوقيين يقولون إن عدد القتلى قد يكون أكثر. بحسب المؤسّسات الدولية فإن «الجيش السوداني وقوات الدعم السريع يستخدمان الغذاء كسلاح وتسببا في تجويع المدنيين». لا يردّ طرفا الحرب على هذه الاتهامات، رغم وجود تسجيل مصوّر لقائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان يؤكد فيه عدم دخول أي مواد غذائية إلى مناطق سيطرة الدعم السريع إلا بعد وقف القتال. ورغم امتناع قوات الدعم السريع عن تصريحات مشابهة إلا أن سلوكها على الأرض لا يختلف كثيراً، فتُنهب قوافل الدعم الغذائي وتُمنع من المرور، ويفرض عليها مقاتلون ينتمون لـ«الدعم السريع» رسوماً لحمايتها!

رصدت تقارير واسعة النطاق العنف الجنسي وغيره من الفظائع التي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، مثل جرائم النهب الممنهج والقتل التي تسبّبت مع جرائم أخرى ومع انعدام الأمن والخدمات في أكبر أزمة نزوح في العالم، حيث أجبر أكثر من 11 مليون شخص على الفرار من منازلهم وأماكن إنتاجهم، ما هدّد الموسم الزراعي في البلاد وترك أكثر من 25 مليون مواطن يعانون من المجاعة، ويحتاجون مساعدات إنسانية عاجلة.

لمقاومة الجوع الزاحف نشأت مطابخ جماعية لمساعدة مئات الآلاف من الأشخاص في العاصمة المحطمة وغيرها من المدن، حيث توفر وجباتٍ منتظمة بقدر الإمكان وسط مجاعة متفاقمة. تعاني المطابخ، التي تديرها مجموعات مساعدة من متطوعي الأحياء، من نقص التمويل، والتهديدات الأمنية، وانقطاع الاتصالات والكهرباء، نتيجة لهذه التحدّيات، مطابخ عديدة لا تقدّم سوى وجبة في اليوم، في حين خفّضت مطابخ أخرى عدد الوجبات المقدّمة إلى وجبة واحدة في الأسبوع، وأغلقت مطابخ أخرى أبوابها مؤقتاً حتى في ظل الحاجة الماسّة لها. تهاجم المجموعات المسلحة المطابخ وتعتقل المتطوّعين، وتتعرّض التبرّعات للسرقة وتُنهب قوافل الطعام. ويواجه المتطوعون اتهامات بالتخابر لصالح أطراف النزاع، ويتعرّض بعضهم للاعتقال والتعذيب. تعرّضت المطابخ في بعض مناطق سيطرة قوات الدعم السريع للنهب، وأطلق الرصاص على أحد المتطوعين، بحجّة أنه يعمل مع الاستخبارات العسكرية. ويحدُث مثل ذلك في مناطق سيطرة الجيش. في هذا الجو المليء بالخوف، يعمل المتطوّعون لتوفير وجبة واحدة على الأقل للمحتاجين. «الخدمة التي نحصل عليها من المطبخ منقذة للحياة، لكن كمية الطعام لا تكفي الجميع»، بحسب مواطنة من أم درمان استطلعتها «رويترز». قالت إن مطبخ حيها قادر حالياً على تقديم وجبة واحدة فقط في الأسبوع، عادة ما تكون من الفول أو العدس. في بعض الأحياء، مات كبار السن من الجوع داخل المنازل المغلقة بعد هجرة الجيران. وزادت نسبة وفيات الأطفال بسبب انعدام الغذاء. بحسب الأمم المتحدة «حجم الجوع والنزوح الذي نشهده في السودان اليوم غير مسبوق ولم نشهده من قبل». حذّر التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي من خطر المجاعة الذي يهدّد 14 منطقة في السودان، منها العاصمة ودارفور وكردفان. وبحسب تقرير المرصد الدولي يعاني 75% من أطفال السودان من الجوع. لكن هذا الأمر لا يشغل بال حملة السلاح في الدولة التي تحاول منذ استقلالها في 1956 أن تفر من دون جدوى من قبضة الحكم العسكري لتأسيس حكم مدني ديموقراطي فعلي. حين يتعرّض عشرات الآلاف لخطر الموت بسبب نقص الغذاء ينشغل حملة السلاح بنقاش حدود سلطتهم ونفوذهم التي تسمح بتوزيع المساعدات الغذائية تحت إشرافهم فقط. لم تعد المجاعة في السودان خطراً مستقبلياً، إنما أصبحت واقعاً اليوم. مع استمرار تجاهل المتحاربين، ومحاولة توظيف الجوع لصالح العملية العسكرية. وتواجه جهات المساعدة الدولية صعوبة في توفير كل البيانات اللازمة بشكل دقيق، مع صعوبة تأمين عمل المتطوعين على الأرض.

هكذا يواجه السودانيون الموت بين الرصاص والجوع!

بايدن يُلحق هزيمة أخلاقية بأميركا

محمود الريماوي

بعيداً من المناظرة «التاريخية» بين جو بايدن ودونالد ترامب، فقد ألحق بايدن هزيمة أخلاقية بأميركا، إذ شكّلت زيارة مجرم الحرب، الوزير الإسرائيلي يوآف غالانت، إلى واشنطن، خلال الأيام الماضية، فرصة لتجديد المواقف الأميركية بخصوص الحرب على غزّة. وقد عبّر عن هذه المواقف كلٌّ من البيت الأبيض، ووزارة الدفاع (البنتاغون)، ووزارة الخارجية. ولئن كانت هناك فروق لفظية بين مواقف المؤسّسات الثلاث، غير أنّها تلتقي، كما هو مُنتظر ومفهوم، في دُعمها لأسوأ جرائم الحرب التي تنفذ عنها مجمل سياسة إدارة بايدن تجاه حرب الإبادة، التي تقترب من إكمال شهرها التاسع. أبرز هذه المحدّدات أنّ واشنطن، وضمن رعايتها السياسية والعسكرية والدبلوماسية لهذه الحرب، تقوم بجهد تسليحي هائل لتلّ أبيب، بلغ، بناءً على ما يقوله مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق غيورا إيلاند، إلى أن سرّعت إدارة بايدن شحنات الذخيرة، التي كان يُتوقّع تسليمها خلال عامين تقريباً، لتسلّم في غضون شهرين فقط، إلى القوات الإسرائيلية، فيما تشير تقديرات إلى أنّ قيمة الأسلحة التي وُزّدت لتلّ أبيب، خلال الحرب، تزيد عن 23 مليار دولار، هذا فضلاً عن المساعدات والمنح الأخرى. ومغزى ذلك أنّه ما كان مُمكناً لبنيامين نتنياهو ووزيره غالانت أن يشنّا هذه الحرب، وفي هذا المستوى من الوحشية والتدمير الشامل، لو لم تتوفّر الأسلحة والذخيرة الأميركية. وهو ما يُعزّز الاستخلاص بأنّ واشنطن ضالعة في هذه الحرب، ولدرجة أنّ وزير الخارجية بلينكن لم يكن يتوزّع عن المشاركة في اجتماعات مجلس الحرب الإسرائيلي خلال جولاته في المنطقة.

الأمر الثاني، أنّ واشنطن كانت تُفضّل لو أنّ فترة الحرب استغرقت مدّة أقصر، غير أنّها لم تقف عقبة أمام نتنياهو وغالانت في إطالة أمد الحرب بدعوى القضاء على «حماس». مقترحات بايدن لوقف إطلاق النار وطريقة تقديمها ومتابعتها تثبت ذلك. فبينما رفضت تلّ أبيب هذه المقترحات، سارعت واشنطن إلى تحميل «حماس» مسؤولية عدم التجاوب مع المقترحات، وظلّ المسؤولون الأميركيون يُردّدون بصورة آلية أنّ «حماس» هي المسؤولة، من دون التطرّق إلى موقف حكومة نتنياهو السلبي. وحدث الشيء ذاته مع القرار الصادر من مجلس الأمن رقم 2735 (دعا إلى وقف إطلاق النار في غزّة وتبادل غير مشروط لصفقة تبادل الأسرى)، الذي سارعت تلّ أبيب إلى رفضه، ولم تتأخّر «حماس» في قبوله. ومع ذلك، حمّلت «حماس» المسؤولية. وما يثير السخرية أنّ واشنطن لا تُبالي بمقترحات رئيسها، ولا بالقرار الأممي الذي كانت قد تقدّمت بمشروعه للتصويت عليه، وذلك كلّه من أجل عدم تكدير صفو نتنياهو وغالانت، ومن أجل تمكينهما من إطالة أمد الحرب. ومنذ شهور، يردّد الوزير بلينكن أنّه يسعى إلى التوصّل إلى وقف إطلاق النار، وهو بذلك يخاطب قواعد الحزب الديمقراطي والناخبين الأميركيين، لكنّ الواقع تثبت أنّ الاستراتيجية التي يعمل عليها هي إرضاء نتنياهو وغالانت، وتمكينهما من مواصلة تدمير غزّة. الأمر الثالث يتعلّق بالمدنيين. فقد اعترف بايدن بأنّ الأسلحة الأميركية قتلت مدنيين في غزّة، ولم يكن الوضع بحاجة إلى هذا الاعتراف، فالقاصي والداني يعرف كيف تثبت ذلك. فبينما رفضت تلّ أبيب هذه المقترحات، سارعت واشنطن إلى تحميل «حماس» مسؤولية عدم التجاوب مع المقترحات، وظلّ المسؤولون الأميركيون يُردّدون بصورة آلية أنّ «حماس» هي المسؤولة، من دون التطرّق إلى موقف حكومة نتنياهو السلبي. وحدث الشيء ذاته مع القرار الصادر من مجلس الأمن رقم 2735 (دعا إلى وقف إطلاق النار في غزّة وتبادل غير مشروط لصفقة تبادل الأسرى)، الذي سارعت تلّ أبيب إلى رفضه، ولم تتأخّر «حماس» في قبوله. ومع ذلك، حمّلت «حماس» المسؤولية. وما يثير السخرية أنّ واشنطن لا تُبالي بمقترحات

> الحرص اللفظي، الذي يبديه بايدن وأركان إدارته على المدنيين، هو كما تدّل الوقائع محض كلام فارغ ومعسول، فواشنطن لا تدين قتل المدنيين أبداً

قصف خيام النازحين، وتصمت واشنطن صمت القبور عن هذه الجرائم الدنيئة وشبه اليومية (في أثناء زيارة غالانت واشنطن قُصفت خمسة مراكز لإيواء النازحين خلال أقلّ من 48 ساعة، مع استهداف المسعفين. ومع ذلك، واصل المسؤولون الأميركيون إبداء التوقير لضيفهم مجرم الحرب). يتزايد عدد القتلى المدنيين يومياً، ولا تجد واشنطن ما تقوله أو تفعله إزاء هذه الفظائع سوى إبداء الغرام المجنون بالدولة الإسرائيلية المارقة، التي تمارس الإرهاب بصورة منهجية واستعراضية. وبينما يُعلَن 21 ألف طفل مفقودين في غزّة (لم يختطفهم قطّاع طرق)، فإنّ البيت الأبيض لا يجد في الأثناء ما يقوله سوى «نقف في جانب إسرائيل وسنعمل على تزويدها بما تحتاجه من أجل الدفاع عن نفسها». المساعدات العسكرية الأميركية مستمرّة في الوصول إلى إسرائيل».

الأمر الرابع، المساعدات. يُردّد المسؤولون الأميركيون أنّ المعابر البرّية هي أفضل طريق لإيصال المساعدات. وفي الوقت نفسه، فإنّهم لا يزعجون حكومة نتنياهو بطلب واضح حازم بعدم عرقلة مرور المساعدات. يتركون المسألة لمروءة نتنياهو ولطفه وحرصه على سلامة البشر. وليس هناك من جهة دولية محايدة قد خرجت للقول إنّ واشنطن تساهم مساهمة مباشرة وملموسة في إيصال المساعدات عبر المعابر، بما يقود إلى استخلاص أنّ واشنطن شريكةٌ في حرب التجويع، وأنّ ما يُصرّح به مسؤولوها هو لذرّ الرماد في الأعين. ولو كان لدى الإدارة الأميركية قدر من الشرف والأمانة لقامت، من جانبها، بتسيير 100 شاحنة أميركية يومياً، لإيصال الدواء والماء وحليب الأطفال، لكنّها لا تفعل ذلك، ولا تفخّر بذلك، بل تعمل على مضاعفة تدجيج الغزاة القتلة بالسلاح. سبق للوزير أوستن أن قال، في تلّ أبيب وفي واشنطن، إنّ الإسرائيليين يُمنون بهزيمة استراتيجية وأخلاقية بإيقاع أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين. في واقع الحال، إنّ الهزيمة الأخلاقية للكراء لا تقتصر على حكومة نتنياهو وأركان حربه، بل تشمل إدارة بايدن، التي قامت وما زالت تقوم برعاية هذه الحرب التي تستهدف المدنيين أولاً، وقبل كلّ شيء، كما تستهدف كلّ موارد الحياة، ويقع خرقٌ جسيم لقواعد الحروب ومواثيق جنيف والقانون الدولي والإنساني، بما يجعل منها حرباً بلا ضوابط، وذات طبيعة إرهابية مكشوفة، وبما يدين الفاعلين والشركاء والرعاة، فمن الأمم المتحدة إلى محكمة العدل الدولية، إلى المحكمة الجنائية الدولية، إلى منظّمة العفو الدولية، إلى منظّمة هيومان رايتس ووتش، إلى الملايين من شبيبة الجامعات في أميركا وأوروبا، فإنّ إدانات هذه الفظائع تتواصل، فيما التبلّد الأميركي الرسمي على حاله، فيُستقبَل مجرم الحرب غالانت بحفاوة، ويُطمأن بأنّ هناك المزيد والمزيد من الأسلحة لضمان مواصلة حربه على النساء والأطفال.

(كاتب من الأردن)

كاريكاتير

سعد المهندي

إدلب واستحقاقات التغيير السياسي

حسان الأسود

تصاعدت وتيرة الحراك السياسي بين دمشق وأنقرة خلال الفترة الماضية، فهناك سعي من جانب الأتراك، حكومة ومعارضة، لانتهاء من مشكلة الوجود السوري في تركيا، كما هناك سعي روسي لتثبيت تفاهمات آستانة، من خلال فتح المعابر والطرق بين مناطق سيطرة المعارضة المدعومة من تركيا أو المشمولة بحمايتها جزئياً، وبين مناطق سيطرة النظام. يسعى الطرفان لتحجيم الوجود الكردي المتمثّل سياسياً بمجلس سوريا الديمقراطية (مسد)، وعسكرياً بقوّاتها، وتنفيذاً بما يُسمّى الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية. يعتبر الأتراك أنّ هذه السيطرة الفعلية على منطقة واسعة من البلاد، وغنيّة بالثروات ومصادرها، ستؤمّن فرصاً مستقبلية لحكم ذاتي للأكراد بأدنى الاحتمالات في مناطق يُتّفق عليها في إطار الحلّ النهائي، لكنّهم يتوجّسون خيفةً من المستقبل البعيد، ناظرين إلى التجربة الكردية شمال العراق، وأخذين من محاولة أولشك لإعلان الدولة، والاستقلال بعد الاستفتاء عليه، عبرة. بينما يرى الروس أنّ تحجيم هذا الوجود المتذرّع بعباءة التعدّدية القومية لسكان المنطقة، والديمقراطية التي تمثّل جميع أطيافها، هدفاً يجب تحقيقه لإضعاف تأثير خصمهم الأميركي الذي يملك الوجود بقوّة في المنطقة. لكنّ نظام الحكم في دمشق لا يرى الأمور من نفس المنظار، فأولوياته مختلفة تماماً خلال هذه المرحلة، تقوم على الانصياع لبعض الضغوط بدءاً بخطوات التطبيع معه، لكنّه في المقابل غير قادر على التخلّص من ربقة الديون الإيرانية، ولا من احمال الوجود العسكري الإيراني الكبير في سورية. لذلك، فإنّه يناور على كلّ الحبال بهدف تجزية الوقت على التحالفات تتغيّر والموازين تختلف مع الزمن. هناك نأيٌ واضحٌ بالنفس عن أيّ تصعيد مع الإسرائيليين من الساحة السورية، فيما يفتح الباب أمام تطوّرات ليس في مقدور تلّ أبيب، ولا حتّى واشنطن، السيطرة عليها. ورغم تصريحات المسؤولين الإسرائيليين بقدراتهم على تحطيم السلاح، تحرسها قوات أممية، والجيش اللبناني؛ أي هدفها قصل الحرب في غزّة عما يجري في حدودها الشمالية، الأمر الذي يرفضه الحزب بشدّة. من الواضح أنّ الائتلاف اليميني الحاكم في إسرائيل، بقيادة بنيامين نتنياهو، يريد توسيع رقعة الحرب شمالاً للهروب من أزماته المتعدّدة المستويات؛ منها فشل القضاء عليه في القوّة العسكرية لـ«حماس» في غزّة، وهو ما اعترف به وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت، وتسبّب في شقاق داخل الحكومة، بين نتنياهو وغالانت، وانسحاب رئيس هيئة الأركان السابق بيني غانتس من حكومة الطوارئ، ودعوته إلى انتخابات مُبكّرة. وهناك التحفّظ الأميركي على عملية رفح، وتأخير شحنة الأسلحة مدّة شهرَين بسبب عدم التزام تلّ أبيب بالشروط الأميركية، وهي تخفيض عدد القتلى المدنيين في رفح، وإدخال المساعدات الإنسانية، وسلامة قوافل الإمداد، وعدم استهداف الملاذات الإنسانية. تعِدُ نتنياهو أمام الشروط الأميركية، وفي الوقت الذي يحاول على تجنيد مقاتلين شيعة من جنسيات مختلفة. لذلك، تعمل الإدارة الأميركية على لجم إسرائيل عن توريطها في الحرب، فهي تسعى إلى التهدئة الفورية في المنطقة بحثاً عن إنجاز يُرجّح كفّة بايدن في الانتخابات في مواجهة خصمه ترامب، لكنّها في الوقت نفسه تضغط على الجانب اللبناني عبر مبعوثها، الإسرائيلي الأصل، عاموس هوكشتاين للقبول بتطبيق قرار ترسيم الحدود البحرية في هذا التوقيت، وفصل الساحة اللبنانية عما يجري في غزّة. في كلّ الأحوال ستدعم واشنطن إسرائيل، وهذا ما قالته شخصيات رفيعة في الإدارة الأميركية، بحسب «سي إن أن» خلال لقاء مع مسؤولين إسرائيليين الأسبوع الفائت.

(كاتبة سورية)

الهروب الإسرائيلي من غزّة إلى جنوب لبنان

رانيا مصطفى

صعّدت إسرائيل نبرة تهديداتها بضرب حزب الله في جنوب لبنان أخيراً، رغم أنّ حدّة المواجهة بين الطرفين، ومنذ تسعة أشهر، ظلّت ترقى إلى مستوى حرب بقواعد اشتباك منضبطة بين الطرفَين، تتمثّل في تبادل ردّات الفعل، مع شبه تعتيم إعلامي من الطرفين على الخسائر، ونزوح أكثر من 80 ألف مستوطن في شمال إسرائيل. وحتّى لا تُنفّذ تهديداتها، اشترطت تلّ أبيب على الجانب اللبناني الالتزام بالقرار الأممي 1701، بانسحاب مقاتلي حزب الله إلى ما وراء نهر الليطاني، وأن تكون المنطقة الحدودية منزوعة السلاح، تحرسها قوات أممية، والجيش اللبناني؛ أي هدفها فصل الحرب في غزّة عما يجري في حدودها الشمالية، الأمر الذي يرفضه الحزب بشدّة. من الواضح أنّ الائتلاف اليميني الحاكم في إسرائيل، بقيادة بنيامين نتنياهو، يريد توسيع رقعة الحرب شمالاً للهروب من أزماته المتعدّدة المستويات؛ منها فشل القضاء على القوّة العسكرية لـ«حماس» في غزّة، وهو ما اعترف به وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت، وتسبّب في شقاق داخل الحكومة، بين نتنياهو وغالانت، وانسحاب رئيس هيئة الأركان السابق بيني غانتس من حكومة الطوارئ، ودعوته إلى انتخابات مُبكّرة، وهناك التحفّظ الأميركي على عملية رفح، وتأخير شحنة الأسلحة مدّة شهرَين بسبب عدم التزام تلّ أبيب بالشروط الأميركية، وهي تخفيض عدد القتلى المدنيين في رفح، وإدخال المساعدات الإنسانية، وسلامة قوافل الإمداد، وعدم استهداف الملاذات الإنسانية. تعِدُ نتنياهو أمام الشروط الأميركية، وفي الوقت الذي يحاول فيه غالانت إقناع واشنطن بتحرير إسرائيليات الأسلحة، يُريك المؤسّسة العسكرية، ويزيد حالة الانقسام داخل دوائر القرار الإسرائيلي. فنتنياهو يرغب في الهروب من فشله في غزّة إلى الأمام، انتظاراً لتغيير في سياسات واشنطن بصاحب الاستحقاقات الرئاسية المُقبلة. يضاف إلى ما سبق، اقتراب صدور قرار في محكمة العدل الدولية بدين إسرائيل بالقيام بإبادة جماعية في قطاع غزّة، وطلبت المحكمة الجنايات الدولية بإصدار مُذكّرات اعتقال نتنياهو وغالانت. إزّاء هذا المعطى، يُريد حزب الله هو ضرب من الجنون، وقد يفتح الباب أمام تطوّرات ليس في مقدور تلّ أبيب، ولا حتّى واشنطن، السيطرة عليها. ورغم تصريحات المسؤولين الإسرائيليين بقدراتهم على تحطيم مقدرات حزب الله، إلّا أنّ مسؤولين سابقين في الجيش يقولون إنّ إسرائيل ليس لديها خطّة لحماية منشآتها في خليج حيفا أو ديمونة، وأنّ هناك عدم ثقة بقدرة منظومات الدفاع والقبّة الحديدية ومقلاع داوود على مواجهة المُسيّرات والصواريخ قصيرة المدى، لأنّها مصمّمة لمواجهة الصواريخ بعيدة المدى (حيتس). استفزّ حزب الله الإسرائيليين مراراً بالعمق الذي وصلت إليه الصواريخ والمُسيّرات، وبقدرتها على إصابة أهداف استراتيجية، كما أنّ تهديد نصر الله بقدرة صواريخه على الوصول إلى مناطق أعمق، في الجليل وحيفا وصفد، ترافق مع عرض فيديو، صوّرته مسيّرة «هدهد 3» الإيرانية، لأماكن حساسة بإحداثياتها، وبالتأكيد، هي جزء يسير من المعلومات الأمنية التي استطاع الحصول عليها، كما أنّ الحزب، وخلال فترة التصعيد منذ «طوفان الأقصى»، طوّر قدراته على المواجهة، ويمتلك عدداً كبيراً من المقاتلين المدرّبين، الذين يصعب رصد أماكنهم، فضلاً عن قدرته

> إنّ قرار المواجهة الإسرائيلية المفتوحة مع حزب الله ضرب من الجنون، يفتح الباب أمام تطوّرات ليس في مقدور تلّ أبيب، ولا حتّى واشنطن، السيطرة عليها

(كاتبة سورية)

ليبيا وتصارع السياسة

الفيتوري شعيب

منذ اتفاق الصخيرات الليبي، في 17 ديسمبر/ كانون الأول 2015، دخلت البلاد في أتون تجاذبات وصراعات سياسية لم تنته داخلياً حتى الآن، ناهيك عن التفاعلات الإقليمية والدولية فيها، هو مقبول وغير مقبول، أو في أقل تقدير ما يمكن وصفه بالفعل السياسي المُجزّء، الذي يمكن أن يُبنى عليه أي فعل لحلّ أيّ أزمة، أو إحداث انفراج سياسي، بل المصلحة السياسية للأسباب الموجودة في المشهد هي الغالبة، وأمّا مصلحة الوطن فهي في آخر سلّم الأولويات، إن وجدت أصلاً. والنتيجة أنّ ضُيّعت كثير من الحقوق، وتحرّكت مطامع المُفسدين والمتقلّبين، حتّى انحلّت عرى السياسة وصارت للعبث أقرب. هكذا هو المشهد في ليبيا منذ سنوات، فلا قوانين حاكمه، ولا أفعال تُحاسَب، بل انقسام وراء انقسام، واستقطاب يعقّبه آخر، هكذا دواليك. ذلك كلّه يرجع في حقيقته إلى سبب واحد فقط، هو غياب القاعدة الشعبية والنُخَب الفاعلة في المشهد السياسي، أو محاولة تغييبها بطريقة أو أخرى، وإلّا لا يستقيم عقلاً، وفعلاً، أن تستمرّ أجسام سياسية لأكثر من عشر سنوات فاقدة للشرعية التي أوجدتها أو حتّى تلك التي اكتسبتها بفعل اتفاق سياسي لا أكثر. في المقابل، فإنّ البعثة الأممية في ليبيا، وعبر مبعوثيها، الذين وصل عددهم إلى تسعة أخيراً، لم تستطع تقديم حلول دستور والانتقال من المراحل الانتقالية إلى الدائمة؟ وبالتالي، فإنّه لا بدّ من تفعيل الدائرة الدستورية في البلاد، من أجل ضبط الإيقاع التشريعي بما لا يخالف القواعد الدستورية الحاكمة، وفي رأسها الإعلان الدستوري وتعديلاته، الأمر الذي يؤدّي إلى وضع أو تصحيح الإطار الدستوري الحالي، وتُصحّح معه كلّ الأزمة السياسية والدستورية في البلاد، وإن يغاير ذلك وفق إطار توافقي أو اتفاق سياسي شامل.

(كاتب ليبي)

«الخمسة الكبار» بطريقة غير مباشرة، الذي حاولت البعثة في ما مضى السير به لكسر الجمود السياسي، إلا أنّها فشلت في ذلك، واليوم تعاود ذلك، وإن اختلفت الطرق، حيث جاء في الإحاطة نصّاً: «وقد طرح الليبيون أفكارهم حول الشكل الذي يفترض أن تكون عليه أيّ عملية سياسية تُجرى في المقبل، بما في ذلك دور الأطراف المؤسّسية الليبية الخمسة الرئيسة، ومن ضمنها مجلسا النواب والدولة، أو حوار بمشاركة أوسع، أو مزيج من هذا وذاك، فضلاً عن مبادرات أخرى». الأمر الذي يتّضح معه أنّ البعثة ستلعب دوراً في قادم الأيام مع المؤسّسات السياسية والأساسة الموجودين في الساحة، وفي محاولة الوصول لأيّ اتفاق سياسي يمكن معه الوصول إلى تجديد هذه الأجسام، وإن كان ذلك مستبعداً بناءً على المعطيات السابقة والحالية، كما أنّ البعثة، في المقابل، أشارت إلى مبادرات أخرى لم تسمّها، الأمر الذي يفهم منه أنّ القفز عن هذه الأجسام ربما سيكون قريباً باتفاق سياسي جديد أو ما شابه، وهذا الذي جاء واضحاً في الإحاطة: «وقد لفت العديد منهم إلى أهمية تبنّي ميثاق أو اتفاق يؤكّد على احترام الأطراف للنتائج التي ستفضي إليها الانتخابات، وبالمثل، شدّد البعض على أهمية إدراج ما يكفي من تفاصيل وآليات تنفيذ أيّ اتفاق مستقبلي لضمان التزام الأطراف بتنفيذه».

ولكن، يبقى سؤال يردّده كثيرون من الليبيين، لماذا يبتعد كلّ حلّ للأزمة عن طرح مشروع الدستور والانتقال من المراحل الانتقالية إلى الدائمة؟ وبالتالي، فإنّه لا بدّ من تفعيل الدائرة الدستورية في البلاد، من أجل ضبط الإيقاع التشريعي بما لا يخالف القواعد الدستورية الحاكمة، وفي رأسها الإعلان الدستوري وتعديلاته، الأمر الذي يؤدّي إلى وضع أو تصحيح الإطار الدستوري الحالي، وتُصحّح معه كلّ الأزمة السياسية والدستورية في البلاد، وإن يغاير ذلك وفق إطار توافقي أو اتفاق سياسي شامل.

(كاتب ليبي)

فرنسا... الهجرة والانتخابات

بشير البكر

ذات يوم، رفع الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي شعار «هجرة صفر». وكان يهدف من ذلك إلى منع تدفّق الأجانب الباحثين عن العمل، عندما يفوز في الانتخابات الرئاسية. ولكنّه حين وصل إلى قصر الإليزيه، لم يفلح، وبقي الشعار حاضراً في المزاد السياسي، ينفخ فيه اليمين بكامل طاقته، بالتزامن مع كلّ استحقاق انتخابي، حتّى تولّدت منه جملة من القضايا تتخصّص بالعنصرية والإسلاموفوبيا. وعلى هذا، أضحت المسألة شأناً بالغ التعقيد، تدور من حوله حياةٌ سياسيةٌ كاملة، وتتفرّع منه وسائل إعلام ورأي عام، ويتداخل معه العديد من السياسات المحلّية، والنزاعات البعيدة جغرافياً، وخاصّة في الضفّة الأخرى من البحر الأبيض المتوسّط. والأمر الجدير بالاهتمام هو نجاح استثمار اليمين في هذه القضية، التي برع من خلالها في تجييش الناقمين على سياسات الدولة، بسبب فشلها في حلّ مشاكل الاقتصاد والأمن، والصحّة والتعليم، وتطوير الخدمات والمواصلات، بما يتناسب مع تزايد عدد السكان.

التوظيف السياسي الجائر للهجرة، وما يتبعه من تداعيات سلبية، أدّى مع مرور الوقت إلى تغذية توتّرات ذات طبيعة اجتماعية وسياسية، كما هو حاصل اليوم، بين الجالية العربية الإسلامية من جهة، واليهودية من جهة أخرى، وقد تبيّن خلال حملتَي الانتخابات الأوروبية والتشريعية مدى استغلال اليمين المُتطرّف للتوتّر بينهما، بسبب حرب إسرائيل على غزّة. ومن الواضح أنّ ما يهمّه من تأجيج الموقف هو كسب أصوات انتخابية توصله إلى الحكم، من دون حساب النتائج المترتّبة من الدعاية السلبية ضدّ العرب والمسلمين، وتأثيرها في مستقبل فرنسا، التي تشكّل الهجرة قيمةً مضافةً لها. وامتازت الأيام العشرة السابقة للانتخابات التشريعية المقرّرة غداً، بحملة إعلامية شرسة ضدّ الجالية العربية الإسلامية، بعد الكشف عن اغتصاب فتاة يهودية قاصر، من شابَّين في عمرها، ورغم أنّ السلطات الرسمية لم تكشف، لأسباب قانونية، عن هُويّة الفاعلين، فإنّ اليمين المُتطرّف، والإعلام المؤيّد له، تعامل مع الحادثة على أنّ الشابَّين من أصول عربية، وربطها بهجمات السابع من أكتوبر (2023)، وما أحاط بها من اتهامات باغتصاب نساء يهوديات من مقاتلي حركة حماس. ونُسِبَ فعل الاغتصاب الجنسي إلى التربية الإسلامية، كما أصابت الاتهامات أحزاب المعارضة اليسارية في ائتلاف الجبهة الشعبية الجديدة، وخاصّة حزب فرنسا الأبية، الذي يتزعّمه المُرشّح الرئاسي السابق جان لوك ميلانشون.

ويكمن سبب ذلك في أنّ الحزب كان أول المنَدّدين بالمجازر الإسرائيلية في غزّة، وقاد رأياً عامّاً يفنّد الدعاية الإسرائيلية، وسجّل موقفاً تضامنياً برفع العلم الفلسطيني داخل البرلمان، وفازت في لائحته الأوروبية الحقوقيةُ الفلسطينيةُ ريما حسن، التي تعرّضت لهجمات سياسية شرسة، بسبب تصريحاتها المدافعة عن المقاومة في غزّة. الشعارات تتبخّر في نهاية المناسبات الانتخابية، ويفرض الواقع نفسه، وتظلّ جموع المهاجرين تتدفّق بصورة شرعية، وبصورة غير شرعية، وكلما ازدات الأوضاع سوءاً في بلدان الجنوب، ارتفع عدد مرشّحي الهجرة، الذين يبحثون عن حلول لأوضاعهم الاقتصادية المأزومة في أوروبا، وتبقى فرنسا وجهةً مثاليةً لمواطني بلدان الفرنكوفونية من المغرب العربي والقارّة السمراء، بسبب عاملَي اللغة والتاريخ المشتركَين. وتقابل الهجرة المرفوضة أخرى تلقى قبولاً وتشجيعاً، وهي تلك التي تتمثّل في اختصاصات الطبابة والتمريض، واليد العاملة المؤهّلة في البناء والخدمات التقنية، وقد عملت بعض الدول الأوروبية على وضع نظام يحارب الأولى، ويشجّع الثانية، وهو لا يخلو من نزعة انتهازية تقوم على تلبية حاجاتها، على حساب البلدان الأخرى، التي تستنزف مواردها البشرية المُنتجة، مثلما نهبت ثرواتها الطبيعية في السابق. ومهما كانت نتائج الانتخابات التشريعية، فإنّ المشكلة سوف تبقى من دون حلّ جذري، ما لم تُنزع من السياق السياسي والتوظيف الانتخابي، والتعامل الجاد مع أسبابها.

لبنان قبل يومه التالي

بيار عقيقي

دائماً ما يسبق أيّ تطور عسكري حراكٌ سياسيٌّ مكثّف. في الحالة اللبنانية، بدا الأسبوع الماضي حافلاً بأمرَين. الأمر الأول، زيارات متلاحقة لمسؤولين غربيين وعرب من أجل بحث ما يُمكن فعله عند الحدود اللبنانية مع فلسطين المُحتلّة، تحديداً لمنع تحوّل المواجهات بين حزب الله والاحتلال الإسرائيلي حرباً شاملةً. أما الأمر الثاني، فتتالي الدعوات من دول أجنبية لرعاياها بمغادرة لبنان، باستثناء الأميركيين، حتّى الآن، الساعين إلى وقف التدهور المتسارع في أنماط القتال في الجنوب اللبناني والشمال الفلسطيني المُحتلّ.

تشبه هذه الحقبة ما حصل في العراق قبل الغزو الأميركي في مارس/آذار 2003، حين تسارعت اللقاءات والجولات مع المسؤولين العراقيين، قبل بدء زحف أولى القوّات البرّية الدولية، الأميركية خصوصاً، إلى بغداد. فشلت المحاولات في حينه، ربّما كان مُقدّراً لها الفشل، أو مخطّطاً له. أمر يبقى للتاريخ. الفارق الوحيد بين لبنان 2024 والعراق 2003، هما عنصران: الأميركي والترسيم الحدودي البحري بين اللبنانيين والإسرائيليين في عام 2022، برعاية أميركية. يبدو المشهد وكأنّ واشنطن عالقة بين حليفَين، أحدهما مُصنّف على أنّه قاعدة أساسية لها في الشرق الأوسط، والآخر مُعتبرٌ الطفل الأبدي الذي يحتاج إلى رعاية لا تنتهي، مع تعهّد رُعاته عبر التاريخ. مع أنّ الصورة ليست كذلك، لكنّها هكذا تتمظهر. في المقابل، فإنّ ترسيم الحدود البحرية في عام 2022 شرّع الأبواب، في حينه، للحديث عن مرحلة يُستعاد فيها اتّفاق الهدنة الموقّع في عام 1949، بين بيروت وتلّ أبيب. حتّى إنّه كانت هناك قناعة في لبنان بأنّ «الحرب الكبرى»، باتت مُؤجّلةً حتّى إشعار. وحتّى إنّها قد لا تقع، استناداً إلى السنوات التي تلت صدور القرار 1701، الذي أوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف 2006.

كلّ شيء، تغيّر اليوم، إذ إنّه رغم الحديث الإسرائيلي أخيراً، في إعطاء الأولوية للتسوية مع لبنان، واستطراداً حزب الله، غير أنّ التحرّكات العسكرية الإسرائيلية، والتصاريح المتضاربة حول الرغبة في الحرب أو في التسوية، تجعل من الإرباك أو الحرب النفسية سلاحاً أساسياً في هذه الأيام. لكنّ مفهوم التسوية في حدّ ذاته غير متوازن. إذا اعتبرنا أنّ المشكلة في لبنان، بالنسبة للإسرائيلي، متّصلة بحزب الله وإيران، فما الذي تعنيه إذاً المنشورات التي ألقاها جيش الاحتلال أخيراً، في الجنوب اللبناني، وجاء فيها حرفياً: «هذه أرض إسرائيل التي يملكها اليهود، مطلوب منك الإخلاء، فوراً»؟ حسناً، لنفترض أنّ الترسيم البرّي للحدود بين اللبنانيين والإسرائيليين ح

هل دخل المشروع الصهيوني مرحلة التفكّك وبداية الانهيار؟

حسن نافعة

يواجه الكيان الصهيوني، في المرحلة الراهنة، أوضاعاً تختلف كثيراً عن تلك التي اعتادها من قبل، وذلك في مختلف الأصعدة المحلّية والإقليمية والدولية. فقبل «طوفان الأقصى»، اعتقد قادته أنّهم اقتربوا كثيراً من تحقيق حلمهم الكبير بشرق أوسط جديدٍ، تهيمن عليه دولةٌ يهودية كبرى. ساعد على ترسيخ هذا الاعتقاد تزايد أعداد الدول العربية الراغبة في تطبيع علاقاتها مع هذا الكيان، ما أوحى بأنّ العالم العربي بدأ يتخلّى نهائياً، ليس عن القضية الفلسطينية فحسب، وإنّما عن المبادرة التي تبنّتها قمّة بيروت العربية لعام 2002 أيضاً، التي تقضي بموافقة الدول العربية، من حيث المبدأ، على تطبيع العلاقة مع الكيان الصهيوني شرط توفّر أمرَين رئيسيَين. الأول، قيام دولة فلسطينية مُستقلّة عاصمتها القدس الشرقية في الأراضي الفلسطينية كلها، التي احتلت عام 1967. والثاني، تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتّحدة رقم 194 لعام 1948، الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم. ولأنّ السعودية، بلد الحرمين الشريفين، وأكبر دولة عربية في منطقة الخليج، كانت قد بدأت تدخل بالفعل في مفاوضات تستهدف التطبيع الكامل لعلاقاتها مع الكيان، فقد اعتقد كثيرون أنّ القضية الفلسطينية لم تعد مُدرجة في جدول أعمال النظام العربي، وأنّها بدأت تدخل بالفعل مرحلة التصفية النهائية. ولأنّ إيران ظلّت، مع ذلك، تمثّل تهديداً وجودياً بالنسبة للكيان، ليس بسبب طموحاتها النووية فحسب، وإنّما أيضاً، بحكم قيادتها لمحور المقاومة في المنطقة، فقد تصوّر قادته أنّ تسارع معدّلات التطبيع مع العالم العربي سيمكّنهم من قيادة المنطقة لمواجهة هذا التهديد، الذي ينبغي الشروع في إزالته على الفور، باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً لإعلان الانتصار النهائي لمشروعهم، الذي يستهدف فرض الهيمنة الصهيونية الكاملة في ربوع المنطقة كلّها. غير أنّ نجاح «حماس»، غير المتوقّع، في إطلاق «طوفان الأقصى» أربك هذه الحسابات كلّها، وحوّل الأحلام الصهيونية الجامحة أوهاماً غير قابلة للتحقيق.

اليوم، وبعد ما يقترب من تسعة أشهر من انطلاق هذا «الطوفان»، يبدو الكيان الصهيوني في وضع لا يُحسد عليه خصوصاً، بعد أن سقطت هيبة جيشه «الذي لا يقهر»، وانهارت سمعة أجهزة أمنه، التي طالما تغنّى بقدرتها على «معرفة كلّ ما يدور في أرجاء العالم العربي، بما في ذلك داخل غرف نوم قادته». والواقع أنّه يمكن قياس حجم التدهور الذي أصابه، منذ ذلك الحين، عبر مجموعة من المؤشّرات، أكثرها أهمّية أولاً، عجز أجهزة أمنه عن رصد ومتابعة الخطط والتدريبات والمناورات، التي كانت تقوم بها «حماس» في إطار استعداداتها للهجوم الجريء، الذي نفّذته في 7 أكتوبر (2023)، الاستعدادات التي استغرقت شهوراً طويلة، ما يعني ابتلاع هذه الأجهزة لطعم أُعِدَّ لها بإحكام شديد عبر خطّة خداع استراتيجي نجحت في مفاجأة العدو، والإمساك به وهو في أشدّ حالاته ضعفاً. المؤشر الثاني يتمثّل في فشل جيش الاحتلال في صدّ الهجوم الكبير الذي قامت به «حماس»، في ذلك اليوم، والذي مكّنها من اجتياح جدار عازل مزوّد بأحدث أجهزة الرصد والمراقبة، بلغت كلفته ما لا يقلّ عن مليار دولار، وقَتْل ما يزيد على 1200 جندي ومستوطن، وأسر ما لا يقلّ عن 250 آخرين. أما ثالث تلك المؤشّرات فهو فشل آلة الحرب الصهيونية الجبارة، وعلى مدى تسعة أشهر كاملة، في تحقيق أيّ من الأهداف التي حدّدتها لحرب شاملة قامت بشنّها على قطاع غزّة، أطلقت عليها عملية «السيوف الحديدية»، ألا وهي تدمير «حماس» عسكرياً، وإسقاطها سياسياً، واستعادة المحتجزين لديها كافّة، من إسرائيليين وأجانب. يكمن المؤشّر الرابع في عجز الكيان الصهيوني عن حماية أمنه بنفسه، إبّان هجوم مباشر قامت إيران بشنّه ليلة 14 إبريل الماضي، ردّاً على تدمير مبنى القنصلية الإيرانية في دمشق، واغتيال عدد من ضبّاط الحرس الثوري هناك. فلولا مسارعة القوات الأميركية الموجودة في المنطقة إلى التصدّي لمئات الصواريخ والمسيّرات الإيرانية المُغيرة، وبمعاونة عدد من الدول العربية المجاورة، لكانت خسائره في هذا الهجوم أكبر بكثير مما لحق به فعلاً. النجاح الوحيد الذي تمكّن جيش الكيان من إحرازه، على مدى الأشهر التسعة المنصرمة، هو تدمير قطاع غزّة، تدميراً شبه كامل، بما في ذلك الأحياء السكنية والمستشفيات والمدارس ودور العبادة ووحدات الإغاثة والإسعاف، وتجويع أهل غزّة، وقتل وجرح ما يزيد على 150 ألف فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال، وتشريد أكثر من مليونَين آخرين، بعد تدمير منازلهم أو إجبارهم على الرحيل قسراً مما تبقّى من هذه المنازل. غير أنّ هذا السلوك الإجرامي ارتدّ سلباً على فاعله، إذ ساعد في إماطة اللثام عن جوهر وحقيقة المشروع الصهيوني، الذي تأسّس أصلاً على قاعدتَي التطهير العرقي والإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني، وأسهم في تفجير مظاهرات عارمة عمّت العالم بأسره، تندّد بهذا الكيان المُتّهم رسمياً بارتكاب أعمال إبادة جماعية، خاصّة بعد إقدام جنوب أفريقيا على رفع دعوى قضائية ضدّه أمام محكمة العدل الدولية، والمطلوب مثول رئيس وزرائه ووزير دفاعه أمام العدالة الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضدّ الإنسانية. وفي المقابل، اتّضح للعالم كلّه أنّ الشعب الفلسطيني هو الضحيّة، وهو المَجْنِيُّ عليه على مدى سنوات طويلة، وعادت القضية الفلسطينية لتتصدّر من جديد جدول أعمال النظامَين الدولي والإقليمي. لذا، فقد اندلعت في كلّ عواصم العالم مظاهرات تطالب بتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه، وعلى رأسها حقّه في تقرير مصيره.

> النجاح الوحيد الذي تمكّن جيش الكيان من إحرازه، على مدى الأشهر التسعة المنصرمة، هو تدمير قطاع غزّة تدميراً شبه كامل

ربما يكون من المفيد هنا أن نعيد التذكير بمسألة أساسية، وهي أنّ عملية طوفان الأقصى، التي فجّرت هذه المتغيرات كلّها، جرت في وقت كان الكيان يواجه أزمة سياسية ومجتمعية عميقة. فعلى مدى السنوات الثلاث، التي سبقت هذه العملية، بدا عاجزاً تحت وطأة تناقضاته الداخلية عن تشكيل حكومة مُستقرّة، الأمر الذي اضطره لإجراء خمسة انتخابات تشريعية مُبكّرة، قبل أن يتمكّن في النهاية من تشكيل حكومة تتمتّع بأغلبية مُريحة نسبياً. وما إن بدأت الحكومة الحالية برئاسة نتنياهو حتّى تبيّن أنّ أكثر التيّارات تطرّفاً وعنصريةً هو الذي يتحكّم ويمسك ببيضة القبّان فيها. لذا، لم يكن غريباً أن يتمتّع فيها الوزيران إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش بصلاحيات واسعة تتيح لهما السيطرة على معظم القرارات المتعلّقة بإدارة الشأن الفلسطيني في الضفّة، من ناحية، وبتوزيع المخصّصات المالية، من ناحية أخرى. وقد اقترحت هذه الحكومة، بعد أيام قليلة من تشكيلها، إدخال تعديلات واسعة النطاق في النظام القضائي للكيان استهدفت تقليص دور المحكمة العليا في الرقابة على القوانين التي يصدرها الكنيست، كما استهدفت في الوقت نفسه تحصين الوضع القانوني لرئيس الحكومة المُتّهم بالفساد، والمُعرّض لملاحقات قضائية في حال فقدان منصبه رئيساً للوزراء. ولأنّ التعديلات القضائية المُقترحة أثارت اعتراضات واسعة النطاق، فقد تسبّبت في نزول مئات الآلاف، وربّما ملايين المواطنين، إلى الشوارع، في مظاهرات منتظمة للمطالبة بإلغائها. وقد بدا المجتمع الصهيوني، من خلال هذه المظاهرات العارمة، منقسماً عمودياً بين فئتَين غير قابلتَين للتعايش معاً: ليبراليون يريدون المحافظة على الطابع الديمقراطي القديم للنظام، في مقابل قوى فاشية وتسلّطية لا يهمّها سوى فرض أجندتها السياسية على المجتمع، وعلمانيون يريدون المحافظة على الطابع اللاديني للكيان، ومتعصّبون دينياً يضغطون من أجل تحويله مجتمعاً توراتياً. في خضمّ هذه الخلافات المُحتدِمة، وما صاحبها من شروخ عميقة، ومظاهر تفكّك واضحة للعيان، وجّهت «حماس» ضربتها، التي دفعت المجتمع الصهيوني للتوحّد من جديد حول أهداف حرب شاملة، تم إعلانها على قطاع غزّة على الفور. وقد نجح نتنياهو، عبر مشاعر الوحدة، التي تجلّت بوضوح بعد هذه الضربة القاسية، في تشكيل مجلس حرب برئاسته، وعضويّة بعض الرموز العسكرية الأقرب إلى المعارضة من أمثال بني غانتس وغادي آيزنكوت، ما ساعد على اختفاء المظاهرات من شوارع الكيان، غير أنّ هذه المظاهر الوحدوية لم تدم طويلاً، فقد أدّى فشل الحكومة في تحقيق أيّ من الأهداف المعلنة للحرب، والانكشاف التدريجي لمناورات نتنياهو الرامية إلى إطالة أمد هذه الحرب على حساب تحرير «الرهائن» عبر صفقة تبادل مع «حماس»، إلى عودة الشروخ والانقسامات للظهور مرّة أخرى. فقد راحت المظاهرات العارمة تندلع من جديد، وبعد أن كانت قاصرة على أهالي «الرهائن»، والمتعاطفين معهم، وليس لها من هدف آخر سوى الضغط على الحكومة لإبرام صفقة تبادل، انضمّت إلى هذه المظاهرات شرائح اجتماعية وتيّارات سياسية أخرى، خاصّة بعد انسحاب غانتس وآيزنكوت من مجلس الحرب، وبدأت تطالب كذلك بانتخابات تشريعية مُبكّرة، بالإضافة إلى التعجيل بإبرام صفقة لتبادل الأسرى والمُحتجزين.

من المرجّح أن تستمرّ محاولات نتنياهو الرامية لإطالة أمد الحرب، خوفاً من تفكّك وانهيار حكومته، لبعض الوقت، لكن، لن يكون في مقدوره المحافظة على تماسكها فترة طويلة، خصوصاً إذا استمرّ صمود محور المقاومة، واستمرّ عجز هذه الحكومة عن تحقيق أيّ من أهداف الحرب المُعلنة. لذا، لم يعد أمام نتنياهو سوى الاختيار من بين بدائل ثلاثة؛ قبول صفقة بشروط «حماس» وفصائل المقاومة الفلسطينية الأخرى، ما يعني اعترافه بالهزيمة بكلّ ما يترتب على ذلك من انعكاسات على الجبهة الداخلية؛ أو الهروب إلى الأمام، بالتصعيد في مواجهة حزب الله وشنّ حرب كبرى على لبنان، ما يعني احتمال اندلاع حرب إقليمية تشارك فيها أو تقودها إيران، بكلّ ما ينطوي عليه هذا الاحتمال من مخاطر؛ أو أنّ تصاعد الضغط الداخلي، وانشقاق عدد من النواب الذي يكفي لإسقاط الحكومة، يعنيان ضرورة الرضوخ لمطلب الانتخابات التشريعية المُبكّرة. وفي جميع هذه السيناريوهات، لن يكون في مقدور الكيان الصهيوني أن يعود أبداً إلى ما كان عليه قبل «طوفان الأقصى».

(أكاديمي مصري)

أزمة النظام في فرنسا... اللايقين السياسي وتشظّي المشهد الحزبي

عبد الصمد بن شريف

هناك من وصف ما حدث في فرنسا بالكابوس الديمقراطي أو بالزلزال السياسي العاصف. فلا أحد كان يتوقّع أن يُقدم الرئيس إيمانويل ماكرون على قرار حلّ الجمعية الوطنية، في سياق دقيق وحاسم في المستويَين الداخلي والخارجي، بحكم تداخل التحدّيات وتعالق وتشاكل الأزمات. القرار، وفيما يشبه ردّة فعل انفعالية أو ارتجالية، أحدث هزّة، بل صدمة قويّة وحقيقية في المشهد السياسي الفرنسي، الذي تعرّض بشكل خطير وغير مسبوق لاختلال في التوازن السياسي الهشّ أصلاً. وبدا واضحاً أنّ ماكرون، بقراره ذاك، قدّم نفسه بديلاً وحيداً وملاذاً أخيراً للقوميين والشعبويين، خاصّة عندما تنشب وتحتدّ الأزمات، بل سوّق نفسه رجلَ الإطفاءِ الأكثر فعّالية، لكن، المهووس بإشعال الحرائق السياسية والدبلوماسية. فعندما دعا إلى تنظيم انتخابات سابقة لأوانها فهو منطقياً، جازف بإنهاء ولايته الثانية بالتعايش مع حزب التجمّع الوطني اليميني المُتطرّف، إذا صدّقنا ما تنشره مؤسّسات استطلاع الرأي. وفي مدّة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع، يصعب على أيّ مشهد سياسي أو حزبي، كيفما كانت شروطه ووضعيته التنظيمية، أن يُحضّر نفسه بشكل جيد لخوض استحقاق من هذا الحجم، علماً أنّه من الناحية المؤسّساتية، وحتّى السياسية والدستورية، لم يكن هناك ما يجبر ماكرون على اتخاذ قرار انتحاري قد يجرّ وراءه مضاعفات سياسية ومؤسّساتية يصعب تحمّلها. والملاحظ، هنا، أنّ الرئيس ماكرون وضع كلّ خصومه في موقع المواجهة، وفضّل الانتصار للسيناريو المُتطرّف والأشدّ راديكالية لإنقاذ ما تبقّى من الماكرونية، حسب تقديره. وتأتي هذه التطورات، قبل أسابيع من احتضان فرنسا دورة الألعاب الأولمبية، وفي خضمّ أزمات دولية مُستفحِلة ومعقّدة، كما هو الشأن في أوكرانيا، والشرق الأوسط، خاصّة في فلسطين ولبنان. هناك من اعتبر قرار ماكرون غيرَ مسؤولٍ بالمرّة، لأنّ المصلحة الوطنية في فرنسا تقتضي وتُملي في هذه الظرفية استقرار البلاد، وليس إغراقها في مستنقع من الشكوك، والزجّ بها في نفق من اللايقين السياسي. فمباشرة، بعد قرار حلّ الجمعية الوطنية، شعر الفرنسيون بالخوف، ووجدوا أنفسهم عراة في مواجهة المجهول. وظهر جلياً من خلال مختلف ردّات الفعل، والنقاشات في البرامج الحوارية وشبكات التواصل الاجتماعي، أنّ فرنسا دخلت فعلاً في أزمة سياسية، هي أزمة نظام افتقد المرونة والخيال، والقدرة على الحفاظ على حيوية وفعّالية المؤسّسات وتنشيط الحوار السياسي بين مختلف مكوّنات المشهد الحزبي، وتعزيز التسامح والتواصل بين أعضاء المجموعة الوطنية، بشتّى خصوصياتها ومميزاتها، وأطيافها الثقافية والعقائدية. لقد فُسّرت خطوة الرئيس بأنّها تجسيد صارخ للنزعة السلطوية، وانحياز مكشوف للمعسكر الشعبوي، الذي يتدثّر بخطاب الوطنية الفرنسية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. لقد باتت الهشاشة السمة الطاغية في المشهد الحزبي الفرنسي، وحتّى المسافة القصيرة، التي كانت تفصل الجمهوريين، ورثة الديغولية، عن اليمين المُتطرّف، انهارت بالكامل بعد إعلان زعيم حزب الجمهوريين، سابقاً، إيريك سيوتي، اصطفافه إلى جانب حزب التجمّع الوطني، والتحالف معه في استحقاق التشريعيات المُبكّرة. وهذا من شأنه أن يمنح حزب مارين لوبان إمكانياتٍ أكبر وحظوظاً أوفر لحصد مقاعدَ إضافيةٍ قد تضعه في الطريق المؤدّي إلى قصر ماتنيون؛ مقرّ الوزارة الأولى. ومن ثمّ التحكّم في دواليب الجهاز التنفيذي. وخلافاً لحسابات الرئيس وتقديراته المزاجية، ليست هناك ضمانات ومؤشّرات واضحة، بمقدورها أن تمنع أو تحول دون وصول حزب التجمّع الوطني إلى تحقيق مقاصده وأهدافه السياسية، في حال تمكّنه من الحصول على أغلبية مطلقة أو عبر تحالفات مع مكوّنات وتيّارات تتقاطع معه أيديولوجياً وبرامجياً. ولتفادي وقوع هذا الكابوس الديمقراطي، وهذه الردّة السياسية، يبدو لدى شرائح واسعة من الفرنسيين، خاصّة المدافعين عن قيم الجمهورية وإرث الثورة الفرنسية، أنّه ليس هناك من مخرج آمن سوى الانتصار منذ الدور الأول لقطع الطريق على حزب التجمّع الوطني. وهذا هو رهان الجبهة الوطنية الجديدة المُشكّلة من عدد من أحزاب وتنظيمات وتيّارات ونُخَب اليسار. وما يضمن لهذه الجبهة حظوظاً في إحداث المفاجأة السارّة، والإطاحة بأوهام معسكر اليمين وحلفائه، هو إعلان الكونفدرالية العامّة للشغل؛ أقوى مركزية نقابية تاريخياً، دعمها ومساندتها الصريحة، وللمرّة الأولى، الجبهة الشعبية الجديدة. وحتّى الآن، وبعد انطلاق الحملة الانتخابية، وعرض مضامين ومحاور برامج مختلف الأحزاب المتنافسة في هذه الانتخابات، تكثّف الجبهة الشعبية الجديدة جهودها، وتحرص على الحضور في كلّ الجبهات والجهات لحمل الناخبين الفرنسيين، لاسيّما الكتل المترددّة في التصويت لصالح مشروعها السياسي، ما يؤمّن لها المرور إلى الدور الثاني. لذلك، قرّرت مكوّنات الجبهة الشعبية النزول إلى ساحة التنافس بكلّ ثقلها، ورمزيّتها التاريخية والاجتماعية والأخلاقية، لكسب هذا الرهان المصيري والحاسم، علماً أنّ الرئيس الفرنسي ماكرون يراهن على تفكّك مكوّنات الجبهة الشعبية الجديدة، وعلى دخولها في صراعات جانبية وحسابات ضيّقة. وهذه الاستيهامات والهواجس تدغدغ أيضاً جزءاً من الاشتراكيين الديمقراطيين، خاصّة الذين يعتبرون معادة السامية بنداً مُقدّساً ومقتضى أساسيّاً، من دونه لن يكون هناك تفاهمات ولا اتفاقات ولا توافقات مع مكوّنات الجبهة الشعبية الجديدة، بل أكثر من هذا، شنّت معظم وسائل الإعلام الفرنسية المناصرة للسردية الإسرائيلية حملةً هوجاء لشيطنة حزب فرنسا الأبيّة واتهامه بمعاداة السامية، وباعتباره حركة حماس حركة مقاومة وليست تنظيماً إرهابياً، علاوة على التشهير بجون لوك ميلانشون، أحد أكثر الرموز التاريخية لفرنسا الأبيّة، واليسار الفرنسي عموماً، أهمّية، الذي يُنظَر إليه على أنّه كابوس مزعج لمعسكري الرئيس واليمين، ولجزء من اليسار الذي صنع إيمانويل ماكرون. ويمكن اعتبار ما قاله الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا هولاند في حقّ ميلانشون بأنّه استفزاز مقصود، وهجوم ممنهج، القصد منه خلق تشويش وبلبلة، ودفع الزعيم التاريخي لحزب فرنسا الأبيّة إلى اتخاذ مواقف أكثر راديكالية وتشدّداً، قد تؤثّر في مستقبل وتحالفات الجبهة الشعبية. ولا يُستبعد في هذا السياق أن يكون الرئيس الحالي إيمانويل ماكرون قد نسّق مع فرانسوا هولاند، بما في ذلك حسم ترشّحه لخوض معركة الانتخابات التشريعية. وتجدر الإشارة إلى أنّ الاتفاق الذي وقّعت عليه مكوّنات الجبهة الشعبية، بما في ذلك الحزب الاشتراكي، الذي كانت تربطه علاقة متوتّرة مع حزب فرنسا الأبيّة، أظهر بجلاء أنّ اليسار قادر على تشكيل تكتل موحّد، لمواجهة انزلاقات وانزياحات الجمهورية الخامسة، التي تدلّ مجموعة من المُؤشّرات على أنّها في حاجة إلى إصلاحات عميقة، دستورية ومؤسّساتية وسياسية واقتصادية واجتماعية. كما أنّ هذا التكتّل اليساري أظهر أنّه قادر أيضاً على احتواء انقساماته التي تضرّر منها كثيراً فيما مضى من المواعيد السياسية والانتخابية. إنّ استحضار مفهوم، أو صيغة الجبهة الشعبية، التي سبق أن تشكّلت في فرنسا في 1936، ليس مُجرّد حنين أيديولوجي إلى فترة تاريخية مشرقة من الناحية السياسية والثقافية، بل هو خيار استراتيجي ومصيري فرضته الظروف والسياقات السياسية الخطيرة الراهنة. ولا يمكن الجزم مطلقاً بأنّ الوصول إلى هذه المحطّة، رغم المخاطر المحدقة بها، يُعدّ نهاية المعركة، فهناك جهد كبير وتضحيات جسيمة وتنازلات متبادلة لا بدّ منها للحفاظ على انسجام وصلابة مكوّنات الجبهة. كما أنّ هذا المسار، الذي اختارته مكوّنات اليسار، لا يمكن أن يتطوّر ويُثمر ويتقوّى إلّا في حالة التحرّر والتخلّص من آثار الجروح والندوب العميقة التي خلّفتها محطّات كثيرة، كان آخرها حملة الانتخابات الأوروبية.

> باتت الهشاشةُ السمةَ الطاغيةَ في المشهد الحزبي الفرنسي، وحتّى المسافة القصيرة التي فصلت الجمهوريين عن اليمين المُتطرّف انهارت بالكامل

وما يثير الانتباه في تجاذبات الحقل السياسي الفرنسي، واصطفافاته والتباساته، انخراط مؤسّسات استطلاعات الرأي في ترجيح كفّة اليمين المُتطرّف ومنحه الأفضلية، مدعومة بذلك بعمل غير أخلاقي لعدد من وسائل الإعلام والمُحلّلين، الذين أصبحوا بمثابة مليشيات أيديولوجية، تؤثّث بلاتوهات التلفزيونات والإذاعات، خاصّة الإخبارية، والرسالة المُقدّسة المشتركة بين هؤلاء هي تحويل معادة السامية شرطاً لاكتساب صفة المواطنة الفرنسية، وتملّك واحترام قيم الجمهورية. تأسيساً على ذلك، اتفقت هذه المليشيات على تقزيم وتشويه الزعيم التاريخي لحزب فرنسا الأبيّة ميلانشون، وعلى العمل على تقزيمه وتبخيس مواقفه، واتهامه بمناصرة الفلسطينيين. ولا تتردّد هذه المليشيات في إسداء النصح لمكوّنات الجبهة الشعبية، وفي تحريضها وحضّها على التقيّد بهذه الاستراتيجية، لأنّها، حسب رأيها، السبيل الوحيد لتجاوز جملة من المصاعب والمتاعب، بل تعتبر هذه المليشيات حزب فرنسا الأبيّة كمينا يمكن أن يُفجّر ويُفكّك جزءاً من مكوّنات الجبهة الشعبية. يحدث هذا رغم أنّ حزب فرنسا الأبيّة، وفي إطار الحفاظ على تماسك وتناغم الجبهة الشعبية الجديدة، التزم بما اعتبره الموقّعون ميثاق الجبهة خطّاً أحمرَ لا يمكن تعدّيه، ولا المساومة بشأنه، وفي مقدمة ذلك مكافحة كلّ أشكال العنصرية ومعاداة السامية وكراهية الإسلام، وإدانة هجوم «حماس» في 7 أكتوبر (2023) على مستوطنات غلاف غزّة. واقترحت الجبهة وقفاً لإطلاق النار في القطاع، ووقف الدعم الفرنسي لحكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المُتطرّفة، وإنفاذ أمر محكمة العدل الدولية، الذي يشير بشكل لا غبار عليه إلى خطر الإبادة الجماعية في غزّة. كما اتفقت مكوّنات الجبهة على دعم أوكرانيا في حربها ضدّ روسيا، والدفاع عن سيادة أوكرانيا وحرّيتها وتوفير الأسلحة اللازمة لها، وإلغاء ديونها الخارجية.

(إعلامي مغربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads